

The role of agriculture in development

مقدمة:

إن مهمة النظرية الحقيقية للنمو الاقتصادي والتنمية يجب أن تتمثل في تفسير الأسباب وراء تطور بعض المجتمعات بشكل أسرع من غيرها، وما السبب ان شهدت بعض المجتمعات زيادات سريعة في مستويات المعيشة بينما تخلف البعض الآخر، ولماذا لم تنتشر التنمية بالتساوي في جميع أنحاء العالم. الجواب : في المراحل المختلفة من التنمية، هناك قيود مختلفة على تقدم العمل. وفي حين أن بعض هذه العوامل من المرجح أن تكون اجتماعية وسياسية، إلا أن المعوقات الرئيسية من المرجح أن تكون اقتصادية. أحد أهم العوامل الحاسمة في المراحل الأولى من التطور هي صحة القطاع الزراعي، لأنه بدون فائض في إنتاج الغذاء يفوق احتياجات العيش، لن يكون هناك فائض في العمالة، ولا مدخرات، ولا استثمار ولا يوجد طعام لإطعام العمالة العاملة في الأنشطة البديلة.

وكان النمو الزراعي بمثابة مقدمة للثورات الصناعية التي انتشرت في جميع المناطق المتقدمة في العالم من إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر إلى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر. في الآونة الأخيرة، كان النمو الزراعي السريع في الصين والهند وفيتنام بمثابة مقدمة لظهور الصناعة . . . إن القوى الخاصة للزراعة تشكل أساس راسخ للنمو المبكر.

The role of agriculture in development

تقدم الزراعة أربع مساهمات رئيسية في عملية التنمية الاقتصادية: المنتج، العامل، السوق ومساهمة في النقد الأجنبي.

Product contribution-1

تشير مساهمة المنتجات الزراعية إلى حقيقة أن الزراعة يجب أن توفر الغذاء لتلبية الاحتياجات المعيشية لتغذية العمالة العاملة في المهن البديلة. إذا كانت قطاعات أخرى من الاقتصاد يجب أن تتطور، ويجب تغذية العمالة، وهذا لا يمكن أن يتم عن طريق الاستيراد حتى يتم تطوير أنشطة التصدير لتوفير النقد الأجنبي لدفع ثمن الواردات. سوف نتذكر أنه في نموذج روستو للنمو الاقتصادي، كان هناك انطلاقة يجب أن تسبق مرحلة التطور ثورة زراعية.

أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت بريطانيا الدولة الأولى للتصنيع كان أنها كانت أول من شهد ثورة زراعية كبيرة أساسها حول إلغاء العبودية serfdom وحركة السياج التي أدت إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وتوفير العمالة الفائضة والغذاء لدعم التوسع الصناعي.

marketable Surplus is The difference between total agricultural output and subsistence needs.

ويسمى الفرق بين إجمالي الإنتاج الزراعي واحتياجات الكفاف الفائض القابل للتسويق.

يتطلب التقدم الاقتصادي في المراحل الأولى من التنمية زيادة في الفائض القابل للتسويق، والذي بدوره يتطلب زيادة في إنتاجية العمل. إذا لم تتزايد الإنتاجية بشكل طبيعي أو "طوعياً"، فمن الممكن أن يكون الفائض القابل للتسويق قسرياً، كما كان الحال في اليابان في وقت إصلاح مييجي في عام 1868، عندما كانت الضرائب إلزامية على ملاك الأراضي، وبشكل أكثر دراماتيكية في الاتحاد السوفييتي في عشرينيات القرن الماضي، (صغار ملاك الأراضي الأثرياء) خلال سياسة ستالين.

يعد "الفائض القابل للتسويق" مفهومًا مهمًا في النموذج الكلاسيكي الجديد لعملية التنمية، لأنه ما لم يرتفع الفائض القابل للتسويق مع زيادة الطلب على الغذاء، فإن أسعار الغذاء سوف تميل إلى الارتفاع. سيؤدي هذا إلى تحويل شروط التجارة ضد الصناعة. وسيتعين دفع الأجور المرتفعة للعاملين في الصناعة، الأمر الذي سيؤثر على الأرباح وتراكم رأس المال. وبالتالي يصبح الفائض هو العائق الرئيسي أمام النمو الصناعي.

Factor contribution-2

تتكون مساهمة عامل الزراعة من جزأين: مساهمة العمل ومساهمة رأس المال، يجب أن تأتي العمالة في الصناعة والأنشطة الأخرى من الزراعة، ولكن يمكن ذلك ولن يتم إطلاقها إلا إذا ارتفعت الإنتاجية في الزراعة. وجود العمالة الفائضة (أو البطالة المقنعة) تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية، كما سنرى عندما ننظر لنموذج لويس للتنمية الاقتصادية مع إمدادات "عرض" غير محدود من العمالة.

كلما قلت تكلفة العمالة الصناعية، كان معدل التوسع الصناعي أسرع على الأرجح، ولكن هذا يعتمد على المعدل الذي يطلق به القطاع الزراعي للعمالة. التطور الصناعي اليوم في كثير من البلدان سريعة النمو وفي جنوب شرق آسيا يتم تغذيتها من خلال العمالة الرخيصة المستمدة من الزراعة. وفي هذا الصدد، فإن الإمكانيات الصناعية التي تتمتع بها الصين هائلة.

الزراعة هي مصدر للدخار وتراكم رأس المال للتنمية الصناعية. الادخار يمكن أن يكون طوعي أو غير طوعي. ومن أمثلة الادخار الطوعي الاستثمار طوعاً في الأنشطة الصناعية من قبل أصحاب العقارات الأثرياء (تم تمويل الثورة الصناعية في بريطانيا جزئياً بهذه الطريقة)، ويقوم المزارعون باستثمار مدخراتهم الصغيرة في البنوك الريفية.

- الادخار غير الطوعي عند قيام الحكومة بفرض الضرائب على القطاع الزراعي واستخدام العائدات للاستثمار، أو بشكل أكثر وضوحاً، الاستخراج القسري للفائض الزراعي من خلال المصادرة أو التجميع (كما هو الحال في روسيا الستالينية).

هناك طريقة تقليدية أخرى فرضت بها الحكومات الضرائب على القطاع الزراعي وهي من خلال سياسات التسعير التي تتبعها مجالس التسويق المنشأة لتسويق المنتجات الزراعية. الأسعار المدفوعة للمزارعين أقل من الأسعار التي تباع بها البضائع في السوق - الفرق بين السعرين يحقق زيادة في صافي الإيرادات للحكومة.

لقد كانت السياسة العامة في البلدان النامية المتمثلة في إبقاء أسعار المنتجات الزراعية منخفضة مبررة لسببين رئيسيين: أن الأسعار المنخفضة تفيد القطاع الصناعي، وأن المزارعين الفلاحين كل ما يهمهم هو دخل نقدي ثابت.

Market contribution-3

تشير المساهمة السوقية للزراعة إلى حقيقة أن الطلب من الزراعة يجب أن يكون المصدر الرئيسي للطلب المستقل على السلع الصناعية. إذا أريد للصناعة أن تنمو وتزدهر يجب أن تكون قادرة على بيع بضائعها. في المراحل الأولى من التنمية، القطاع الزراعي ومن المرجح أن يوفر أكبر سوق للسلع الصناعية. هناك تكامل بين الزراعة والنمو الصناعي. وهذا موثق جيداً في التجربة التاريخية للدول المتقدمة وفي الاقتصاد العالمي المعاصر.

The World Development Report 1979 (World Bank, 1979) noted that "a stagnant rural economy with low purchasing power holds back industrial growth in many developing countries".

"الاقتصاد الريفي الراكد مع انخفاض القوة الشرائية يعيق النمو الصناعي في العديد من البلدان النامية".

Foreign exchange contribution- 4

في المراحل الأولى من التطوير، من المرجح أن يكون المصدر الوحيد للنقد الأجنبي هو صادرات السلع الأولية. ولذلك تقدم الزراعة مساهمة هامة في النقد الأجنبي، تماماً مثل المدخرات. فالقطع الأجنبي يوفر الوصول إلى السلع التي لا يمكن أن يتم إنتاجها محلياً أو لا يمكن إنتاجها إلا بتكلفة أعلى بمعنى تكلفة الفرصة البديلة.

وعلى هذا النحو، فإن الواردات التي أصبحت ممكنة عن طريق تصدير المنتجات الزراعية ستكون منتجة للغاية، وخاصة الاستيراد إذا كان سلعة استثمارية ضرورية لعملية التنمية.

Barriers to agricultural development

لكي يقوم القطاع الزراعي بتوفير الغذاء، وإطلاق العمالة، وتوفير المدخرات، والمساهمة في السوق بالنسبة للسلع الصناعية، وكسب النقد الأجنبي، يجب أن يولد فائضا متزايدا بشكل مطرد من الإنتاج الزائد عن احتياجات المعيشة. وبما أن الأراضي ثابتة نسبيا في العرض، فإن هذا يتطلب الارتفاع الإنتاجية الزراعية "agricultural productivity".

على السياسات رفع مستوى الإنتاجية في الزراعة باعتبارها الأولوية الإنمائية الأكثر أهمية وهدفا لا غنى عنه في استراتيجية التنمية طويلة المدى.

ما الذي يعيق الإنتاجية الزراعية؟

هناك عدة عوامل، لا سيما تلك المتعلقة بالجغرافيا ونسب الأرض إلى العمل، ووجود التحيز الحضري في معاملة الزراعة وتخصيص الموارد، والمنافسة غير العادلة في الأسواق العالمية، ولكن أهم العوامل على الإطلاق هي بنية المجتمعات الريفية تنظيم الزراعة ونظام حيازة الأراضي الذي يعمل.

Urban bias against agriculture takes many forms::

- The holding down of agricultural prices to favour the industrial/urban sector.
- The concentration of investment in industry.
- Tax incentives and subsidies to industry.
- Overvalued exchange rates, which keep the price of industrial inputs low, and the domestic price of agricultural exports low.
- Tariff and quota protection for industry, which raises the price of seeds and equipment.
- Greater spending in urban areas on education, training, housing, nutrition and medical provision ,which all affect productivity and the quality of life.

- الإبقاء على أسعار المنتجات الزراعية منخفضة لصالح القطاع الصناعي/الحضري
- تركز الاستثمار في الصناعة.
- الحوافز الضريبية والدعم للصناعة

- أسعار الصرف المبالغ فيها، والتي تبقي أسعار المدخلات الصناعية منخفضة، والمحلية انخفاض أسعار الصادرات الزراعية
 - الحماية بالرسوم الجمركية والحصص للصناعة مما يؤدي إلى رفع أسعار البذور والمعدات.
 - زيادة الإنفاق في المناطق الحضرية على التعليم والتدريب والإسكان والتغذية وتوفير الخدمات الطبية. والتي تؤثر جميعها على الإنتاجية ونوعية الحياة.
- "Unfair competition" المنافسة الغير العادلة**: تتكون من الإعانات التي تقدمها الدول المتقدمة لمزارعيها، والتعريفات الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية المستوردة من الدول النامية.
- مثلاً، تنفق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحدهما ما يقرب من 150 مليار دولار سنوياً على الإعانات الزراعية. وهذا له نتيجتان رئيسيتان:
- أولاً**، يؤدي إلى الإفراط في الإنتاج، وكثيراً ما يتم إلقاء الفوائض في أسواق البلدان النامية، مما يؤدي إلى فقر المزارعين المحليين.
- ثانياً**، لا يستطيع المزارعون في البلدان النامية التنافس في الأسواق المحلية الخاصة بهم، ناهيك عن الأسواق الخارجية.
- ويزداد الوضع سوءاً في البلدان النامية وتضطرها الاتفاقيات الدولية إلى خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية المستوردة إليها، في حين تواصل البلدان المتقدمة حماية قطاعها الزراعي.
- ويبلغ متوسط التعريفات العالمية على السلع الزراعية 62%. مثلاً، لا يستطيع مزارعو الذرة في المكسيك التنافس مع الذرة الرخيصة القادمة من الولايات المتحدة؛ ولا يستطيع مزارعو القطن في غرب أفريقيا المنافسة ضد الإعانات المالية البالغة 4 مليارات دولار سنوياً المقدمة لمزارعي القطن البالغ عددهم 20 ألفاً في الولايات الجنوبية لأمريكا.

The supply response of agriculture

- عند مناقشة استجابة العرض من الإنتاج الزراعي للسعر، يجب تمييز بين ثلاثة أنواع من الاستجابة:
- التغير في تركيبة الإنتاج الزراعي إلى التغير في السعر النسبي للسلع الزراعية بالنسبة للفرء.
 - زيادة إجمالي الإنتاج الزراعي مقارنة بتحسين السعر النسبي للسلع الزراعية مقارنة بالسلع الصناعية..
 - زيادة الفائض المسوق استجابة لارتفاع أسعار المنتجات الزراعية.
- يتم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأداء القطاع الزراعي في البلدان التي **تقرضها** بموجب تعديلات مختلفة، عادة ما يتم تناول ثلاث قضايا مترابطة:

- The terms of trade between agriculture and the rest of the economy.
- The efficiency of the agricultural sector.
- The supply response of agriculture to price changes.

- شروط التبادل التجاري بين الزراعة وبقية قطاعات الاقتصاد.
- كفاءة القطاع الزراعي
- استجابة العرض الزراعي لتغيرات الأسعار

د. رولا غازي اسماعيل